السياسة الأمنية الأمريكية

بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ م

م. د. محمود عبد الرحمن خلف

عضو الهيئة التدريسية

كلية العلوم للبنات – جامعة بغداد

م. م. وسام خليل إبراهيم

عضو الهيئة التدريسية

كلية العلوم للبنات – جامعة بغداد

الملخص:

يتضح من البحث أن منظومة سياسات الأمن القومي الأمريكي لن تعود لما كانت عليه قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١؛ لأن الأحداث والحرب على (الإرهاب) أحدثت ثورة في التفكير حول الأمن القومي الأمريكي، وولدت نظريات جديدة، واستحدثت أجهزة جديدة، وأنماطًا جديدة في العمل، وفي علاقات القوى بين الأجهزة. وتغيير بيئة علاقات القوى القائمة على صنع قرارات الأمن القومي الأمريكي، ويمكن افتراض أنه بعد أحداث (١١ سبتمبر) تم رسم إستراتيجية عامة للأمن القومي في ظل أحوال أحداث (١١ سبتمبر)، ومن ثم تأثرت الإستراتيجية، وقامت كرد فعل على (الإرهاب)، ولكن حين تعرضت الإستراتيجية للواقع نزلت على الكثير من مقتضيات الواقع الدولي والداخلي.

وهناك جانب كبير مما يتسم بالديناميكية في مفهوم الأمن القومي الأمريكي بعد (١١ سبتمبر) والحرب على (العراق)، فإن التحولات التي شهدتها إستراتيجية إدارة (بوش) بشأن الأمن القومي الأمريكي تمثل تغييرًا في الإستراتيجيات المرحلية والخطط الموضوعة لتنفيذ الإستراتيجية الأكبر؛ وأخيرًا يمكن تصور أنه في الأمد القصير سوف تتبنى الإدارات الأمريكية المتوالية في الحكم سياسات بين الاستمرارية والتغيير، أي إن الإدارات لن تتخلى عن السياسات والمفاهيم التي طرحتها بعد (١١ سبتمبر) وحرب (العراق)، وخصوصًا الحروب الاستباقية، ومبادرة الإصلاح السياسي والديمقراطية، مع استمرار تفوق وانفراد الدور الأمريكي في صياغة القرار الدولي وتغيير الأنظمة بالقوة.

Abstract:

It is clear that the US national security policy system will not return to what it was before the events of September 11. 2001 because the events and the war on (terrorism) revolutionized the thinking about American national security, new theories were born, and introduced new devices and new patterns of work and power relations between devices. There was a change the environment of power relations based on national security decisions; it can be assumed that after the events of September 11, a general national security strategy was drawn up under the circumstances of the events of September 11th, The strategy was influenced by and reacted to (terrorism), but when the strategy, came to reality came down to many of the requirements of international reality and internal. There is a large part of the dynamic in the concept of US national security after 9/11th and the war on Iraq. The shifts in Bush administration's national security strategy represented a change in the interim strategies and plans for implementing the larger strategy. Finally, it is conceivable that in the short term successive US administrations will adopt policies between continuity and change. That is, administrations will not abandon the policies and concepts they put forward after September 11 and the war of Iraq, especially proactive wars, and the initiative of political reform and democracy, with the continued superiority and unilateral role of the United States in the formulation of the international decision and changing of governments by force.

تمهيد:

دفعت أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١م الولايات المتحدة الأمريكية إلى مراجعة منظومة الأمن القومي الأمريكي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، لاسيما في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق(جورج دبليو بـــوش) (George W. Bush)، (٢٠٠١ – ٢٠٠٩)، وعمل على عولمة الحرب على (الإرهاب) والتصدي لأخطار (الإرهاب)، التي أدت إلى نشوب حروب في العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ كوسيلة لنهج سياسة الحروب الوقائية أو الاستباقية، وتمكنت أمريكا من تحقيق أهدافها بدعوى القضاء على أخطار (الإرهاب) المحتملة أو المتوقعة، ونعتمد في بحثنا هذا على ثلاثة محاور وهي:

١.الأمن الداخلي: للحد من التهديدات الإستراتيجية، التي شلت الحياة السياسية والاقتصادية بالداخل وهو يمثل انقلاباً في الفكر الأمني والاستراتيجي.

٢. سياسة الأمن الخارجي: بعد أحداث (١١سبتمبر) تم إعادة نمط السياسة الخارجية الأمريكية، وتوجهاتها، ونظرتها إلى العالم، ولترتيب أولوياتها، وكذلك تصنيفها لقوائم الحلفاء والأعداء.

٣. الفوضى الخلاقة والسياسة الأمريكية بعد ١١ سبتمبر: سنرى أن الولايات المتحدة الأمريكية فرضت مفاهيم جديدة على العالم، في ظل سياسة العولمة والحرب على (الإرهاب)، لتغيير نظم الحكم في معظم دول منطقة الشرق الأوسط.

الأمن الداخلي:

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية نحو تكثيف آليات الأمن الداخلي، بغية الحد من هذه التهديدات الإستراتيجية، التي شلت الحياة السياسية والاقتصادية بالداخل وهو يمثل انقلابًا في الفكر الأمني والاستراتيجي، وتطلب ذلك مراجعة المعاهدات والمواثيق الدولية كافة، التي صادقت عليها وتجاوز كل مفاهيم الشرعية والمشروعية، أو بالأحرى إصدار قرارات من مجلس الأمن لتدعيم قراراتها لمكافحة (الإرهاب)، وفرض سياستها، والانتقال إلى حالة التعاون والمشاركة بين القوى الكبرى من أجل السلام وإعادة التوازن على نظامها وقد تضمنت الإجراءات الآتية[١]:

- إنشاء مكتب الأمن الداخلي في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١:

أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج دبليو بوش) إنشاء مكتب تابع للبيت الأبيض وعين (توم ريدج) (Tom Ridge) مديرا للمكتب، وقد احتوى الأمر التنفيذي الرئاسي لهذا المكتب بالمهمات الآتية[٢]:

أولا: التنسيق بين المؤسسات المختلفة لمواجهة (الإرهاب).

ثانيا: تطوير أجهزة وبرامج تدريسية للكشف عن الهجمات السيكولوجية والكيماوية والنووية.

ثالثا: إعداد الأجهزة الصحية (الأدوية والأمصال وزيادة الحماية للمستشفيات وللبنية التحتية وخطوط الاتصالات وشبكات الكمبيوتر وكل وسائل المواصلات).

رابعا: يقوم المكتب الجديد بدور أساسي بتنسيق جهود ٤٠ وكالة بما فيها وكالة المخابرات ومكتب المباحث الفيدرالي، وسوف يكون دوره شبيه بدور مستشار الأمن القومي، ولكن مع التركيز على إنشاء المركز المتكامل لمواجهة التهديد الإرهابي، الذي مهمته التنسيق بين الأجهزة المركزية العاملة في مجال الاستخبارات.

- إصدار قوانين مكافحة الإرهاب وأمن الطيران والقانون الوطني الأمريكي لعام ٢٠٠١:

قدمت الإدارة الأمريكية بهذا المشروع بعد وقت قليل من أحداث (١١ سبتمبر) ووافق عليه الكونجرس بأغلبية كثيرة وقد تضمن العديد من المواد [٣]:

أولا: إعطاء المدعي العام الأمريكي سلطة احتجاز الأجانب المشكوك في قياهم بأنشطة إرهابية لمدة ٧ أيام من دون توجيه الاتهام لهم.

ثانيا: إعطاء السلطات الفيدرالية الحق في التنصت على أجهزة الهاتف المختلفة التي يستخدمها الأفراد المشتبه فيهم.

ثالثا: من حق أجهزة البحث الجنائي وأجهزة المخابرات المشاركة في المعلومات المتعلقة بـ(الإرهابيين).

رابعا: تجميد الأرصدة المالية التي يشتبه فيها أنها تمول العمليات الإرهابية.

- إنشاء محاكم عسكرية لمحاكمة غير المواطنين المتهمين بـ(الإرهاب):

أصدر الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج دبليو بوش) قرارًا يقضي بإنشاء محاكم عسكرية لمحاكمة غير المواطنين المتهمين بـ(الإرهاب)، وستكون له وحده، سلطة تحديد من يمثل أمام هذه المحاكم، وتصدر المحكمة أحكامها بأغلبية الثلثين ويمكن أن تصل أحكامها إلى حد الإعدام، كما إن قراراتها غير قابلة للاستئناف[٤].

- إعادة هيكلة مكتب وزارة العدل ومكتب المباحث الفيدرالية:

إعادة هيكلة مكتب وزارة العدل ومكتب المباحث الفيدرالية فضلًا عن الدور التقليدي لوزارة العدل في التحقيق ومكافحة الإرهاب، فقد اهتمت أيضًا بمنع عمليات إرهابية في المستقبل، كما أنشئت الوزارة وحدة خاصة لتعقب (الإرهابيين) ومنعهم من دخول أمريكا، والقبض على الموجودين منهم داخلها، وقد بدأت وزارة العدل عملها في مكافحة الإرهاب

وبالتحقيق في أحداث سبتمبر عن طريق التعرف على الدول التي جاء منها مختطفو الطائرات، والتعرف على تأريخهم عن طريق معاملاتهم المالية والاتصالات التي قاموا بها؛ ليصبح الهدف بعد ذلك محاولة الوصول إلى الأشخاص الذين يحتمل أنهم قدموا المساعدة أو كانوا على علم بتلك العمليات أو عمليات أخرى في المستقبل(٥).

- تقوم وزارة الخارجية إبطاء عملية إعطاء تأشيرات سفر للولايات المتحدة:

على وزارة الخارجية الأمريكية إبطاء عملية إعطاء تأشيرات سفر للولايات المتحدة من الذكور من العرب المسلمين ما بين سن (١٦ - ٤٥)، قامت السلطات الأمريكية، بزيادة دوريات الشرطة حول البترول والغاز والطرق الرئيسة، التي قد تكون عرضة لهجمات إرهابية، وحظرت الإدارة الأمريكية الطيران فوق المفاعلات النووية وتدعيم الإجراءات الأمنية حولها(٦).

١. سياسة الأمن الخارجي:

تركت هجمات أحداث (١١ سبتمبر) بصمات واضحة على نمط السياسة الخارجية الأمريكية، وتوجهاتها، ونظرتها إلى العالم، وترتيب أولوياتها، وكذلك تصنيفها لقوائم الحلفاء والأعداء، ومن أهم تداعيات أحداث سبتمبر على سياسة الأمن القومي الخارجي من خلال مراجعة المعلومات الاستخباراتية وسياسة الدفاع الأمريكي.

- **المعلومات الاستخباراتية**، بعد أحداث ١١ سبتمبر مباشرةً بدأ الكونجرس بمراجعة أنشطة المخابرات الأمريكية، وقامت لجنة المخابرات التابعة لمجلس الأمن القومي الأمريكي، بالدور الرائد في هذا المجال إذ أصدرت تقريرًا في ديسمبر (٢٠٠١)، وقد دعا هذا التقرير إلى إنشاء هيئة تكون مستقلة عن الرئيس وقادة الكونجرس، وضع بعض أعضاء الكونجرس إلى إنشاء هيئة تكون مسؤولة عن جهود التجسس البشري، مثل تجنيد العملاء وتنظم عملهم، وتقوم بعد ذلك بنقل المعلومات إلى أجهزة الاستخبارات، مثل وكالة المخابرات المركزية(٧).

- سياسة الدفاع الأمريكية.

تعرضت سياسة الدفاع لنوع من المراجعة بعد أحداث (١١سبتمبر)، وتحدث الخبراء على إن الحرب ضد (الإرهاب)، هي حرب من نوع جديد تتطلب تغيرًا في طبيعة القوات العسكرية، والتكتيكات التي تستخدمها، كما إنها تتطلب زيادة في ميزانية الدفاع والتدريب المتخصص، في مواجهة (الإرهاب)، وكذلك إعطاء حرية أكبر للقادة العسكريين، وتحدث بعضهم عن إنشاء قوة خاصة لمواجهة العمليات الإرهابية.

وأيضًا عملت وزارة الدفاع الأمريكية إلى تحديد ثلاثة أهداف تتمثل فيما يلي:[٨]

أولا: إعادة التوازن لقدرات القوات المسلحة.

ثانيا: العمل على بناء القدرات اللازمة للتعامل مع حروب المستقبل.

ثالثا: زيادة الإنفاق العسكري.

ازداد الإنفاق الأمريكي على مشتريات الأسلحة من ٦٢ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى ٧٢ مليار دولار عام ٢٠٠٦، كما ازداد الإنفاق على البحث والتطوير من ٤٦ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى ٧٢ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٠٦، في حين استحوذت أمريكا على ما يقرب من ٤٣ % من حجم الإنفاق العسكري العالمي.[٩]

وتقدر نسبة الزيادة المتوسطة في الإنفاق العسكري الأمريكي بـ ٤,٥ % بين عامين ٢٠٠١ -٢٠٠٩، وارتفعت نسبة الإنفاق ٠,٣ % عام ٢٠١١، وازداد الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية لعام ٢٠١٥ إذ بلغ ٥٧٧.١ مليار دولار؛ ليصبح حجم الإنفاق العسكري العالمي للولايات المتحدة الأمريكية هو ٤٣%، وعلى أن تقل نفقات الإنفاق العسكري، بسبب انسحاب القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان[١٠].

٢. الفوضى الخلاقة والسياسة الأمريكية بعد ١١ سبتمبر:

ان عالم ما بعد (١١ سبتمبر) قد أفرز أهدافًا أمريكية جديدة في المنطقة تخدم الأمن القومي الأمريكي، فأدى ذلك إلى التغيير في الوسائل والأهداف الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط نحو الاستخدام المباشر للقوة العسكرية، ولحماية هذه الأهداف والحفاظ عليها أو لتحقيق أهداف جديدة، وفرضت مفاهيم جديدة على العالم في ظل سياسة العولمة والحرب على (الإرهاب)، متّخذة من الشرق الأوسط الأوسع مسرحًا لتجاربها في تطبيق نظرية الفوضى، وتغيير نظم الحكم في معظم دول المنطقة.

وان الفوضى هي العقيدة السرية الإستراتيجية للرؤساء الأمريكان بعد أحـــداث (١١ سبتمبر)، والقائمة على شعار أن النظام ينبثق من الفوضى، وهو ما يبنى على إن الأزمة تقود إلى الفوضة، أو كما يقول (تكسي مارس)(Taxy Mars): (إنهم يعملون فوضى ليولدوا غضبًا وإحباطًا لدى البشر، وهكذا فهم يستفيدون من حاجة الناس الماسة إلى النظام)[١١].

ويبدو إن أمريكا بدأت تقرر استخدام سلوك وسبل أخرى، خاصة في منطقة (الشرق الأوسط) كنقطة البدء والأساس والمفتاح، إلهامًا لتحقيق (مشروع النظام العالمي الجديد) خاصة بعد التعثر السياسي على المستوى العالمي، وتمثل هذه السبل أدوات ووسائل لسياسة الفوضى الخلاقة وتجسد ذلك عبر استخدامها: [١٢]

- الأعمال العسكرية المباشرة.
- الأعمال العسكرية غير المباشرة.
- الضغوط السياسية والاقتصادية.
- إحداث تغييرات جذرية في مناهج التعليم والثقافة.

- استخدام (الإعلام) كديكتاتور أكبر، يجمل وحشيته، ويعيث فسادًا في العقول، ويضع (التشابك والفوضى والتفكيك)، كحالة عقلية وفكرية ونفسية أمام الشعوب.
- دعم وتزعم معظم حركات المجتمع المدني ولو من وراء ستار أو ظهور أو إشعار بوجود أمريكا، أو حتى بشكل مباشر وواضح وصريح وداعم في تبنيها لحركات الإصلاح في المجتمعات، (حرصًا منها على هذه المجتمعات)[١٣].

وان الجانب الفكري للفوضى الخلاقة الأمريكية تقوم على المرتكزات الآتية:[١٤]

- استعادة واقعية المصلحة (نظرية المؤامرة)(Conspiracy theory).
- العمل الذي لا يحتاج التسويغ أو الاعتذار لنظرية الجمع بين المتناقضات.
- الاتجاه الأحادي للجانب الانفرادي (نظرية المراقبة)(Surveillance theory).
- تكثيف الأفكار في المجاهل (نظرية المراحل) (Stages theory).
- الخط الأحمـــر لبـــروز قوى منافســـة وإن كانت حليفة (نظرية العالم ملك خاص) (The theory of world is a private preopety).

لذلك فإن عالم تسوده الفوضى، يجعل من الولايات المتحدة الأمريكية الطامح الأكبر لتسلم القيادة؛ لكن في الوقت نفسه ليس هناك دول أخرى تحاول الاضطلاع بهذا الدور،[١٥] خاصة وإننا ندرك الإمكانات المتاحة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تتيح لها الاستناد لتطبيق الفوضى الخلاقة، التي تتم عبر المراحل الأربعة اللآتية:[١٦]

- استهداف خلخلة حالة الجمود والتصلب غير المرغوب في النظام المستهدف.
- السعي للوصول إلى حالة من الحراك والفوضى المربكة والمقلقة لذلك النظام.
- الاهتمام بتوجيه تلك الفوضى وإدارتها للوصول إلى الوضع المرغوب فيه.

- استخدام مدخلات لإنتاج الفوضى لا ضامن لها، وتثبيت الوضع الجديد بشكله النهائي، إلى جانب الاطمئنان لترسانة القوة العسكرية، والأساطيل الأمريكية في المنطقة، وهي أهم عناصر المعادلة التي تستند إليها الفوضى.

إن الفوضى تشجع الدول على التصرف من منطق دفاعي لصيانة النظام السياسي الدولي القائم، والحفاظ على التوازن بدلاً من الإخلال به(١٧).

وتعمد الولايات المتحدة على استخدام سبل ووسائل سياسية تتجسد بخلق تحالفات دولية جديدة، ومنع أي تقاربات بين الأقطاب الدولية، لتكريس هيمنتها العالمية، فضلاً عن استخدامها لهيئة الأمم المتحدة بعد فشلها بأن تكون هيئة أممية محايدة وأخلاقية وقانونية عادلة، كمؤسسة معبرة عن الرغبات والتصرفات الأمريكية، وأيضاً استخدام الوسائل الاقتصادية، التي تقف في مقدمتها العولمة والإدارة المركزية للاقتصاد العالمي، عبر مؤسساته الثلاثة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، ناهيك عن الوسائل العسكرية والأمنية التي ترتكز على ضمان التفوق العسكري الأمريكي العالمي(١٨).

فتغيير الإستراتيجية الأمريكية القائمة على الحفاظ على الأنظمة والأوضاع القائمة، إلى إستراتيجية أخرى قائمة على الحرب الاستباقية وترمي لتحقيق هدفين هما:(١٩)

- كسب الحرب على (الإرهاب)، بمنازلة الإرهابيين في عقر دارهم وملاحقتهم وقطع مصادر تمويلهم.
- السعي إلى بسط الديمقراطية ومحاولة تغيير البيئة السياسية للمنطقة عبر الشراكة مع حكوماتها أو بالضغط عليها أو استخدام القوة ضدها. لتبني إصلاحات شاملة لتغيير البيئة الحاضنة (للإرهاب).

وعملًا لحماية الأمن القومي الأمريكي من الأعمال الإرهابية، ومن خلال حروب الهيمنة، وهو أيضًا شكل آخر من أشكال الفوضى العالمية الجديدة، الذي تتآكل فكرة السيادة الوطنية فيه، فضلًا عن نشر الديمقراطية بدلالات الفوضى غير المنظمة في العالم العربي(٢٠).

وفي هذا السياق، فإن مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة أولى في العالم لا يحتمل أن يجاريها أي متحدٍ بمفرده، وليس هناك دولة يُحتمل أن تماثل الولايات المتحدة في الأبعاد الرئيسة للقوة (البعد العسكري والاقتصادي والتكنولوجي والثقافي)، التي تولد جميعًا نفوذًا سياسيًّا عالميًّا حاسمًا، وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على التنازل عن مكانتها سواء بصورة مقصودة أو غير مقصودة، فإن البديل الحقيقي للقيادة الأمريكية للعالم هو الفوضى الدولية،(٢١) ويؤثر ذلك في صورة الولايات المتحدة الأمريكية التي يراها العالم، مما يعزز أو يقيد الدور الذي تستطيع أن تمارسه كمؤثر في التغيير للنظام السياسي الدولي(٢٢).

وبذلك شهدت العلاقات الدولية عددًا من التفاعلات، التي أدَّتْ لاستجابة سلبية انعكست في نوع من التحول النسبي للسياسة الخارجية للدول الكبرى، مثل روسيا والصين والاتحاد الأوروبي تجاه الولايات المتَّحدة، باتجاه معارضة السلوك الانفرادي الذي تنتهجه الولايات المتحدة في العديد من القرارات الدولية، ومن هنا وجدت الولايات المتحدة نفسها في كثير من القضايا في مواجهة العديد من القوى العالمية، مثل أوروبا والصين وروسيا، وحتى بعض الدول المتوسطة التي رأت أن الولايات المتحدة قوى كبرى مارقة تمارس سياسة أُحادية، على مستوى العالم لتحقيق مصالحها دونما أدنى التفات لمصالح الدول الأخرى(٢٣).

اتسمت بعسكرة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، التي توصف بالشراسة، تلك المرحلة من الشراسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بات التراجع عنها أمرًا بعيد المنال، حتى بالنسبة للإدارة الأمريكية اللاحقة، التي لا تستطيع

إلا أن تسير قدمًا في تنفيذها على الرغم من كل تصريحاتها الناعمة، وعليه فترجيح ضربة عسكرية قريبة لردع أحد محاور الشر "إيران" يكون أكثر ترشيحًا في ظل تصريحات الولايات المتحدة حادة اللهجة وأفعالها الشرسة ضد ما تنعته بـ(الإرهاب) في محاور شريرة أخرى حتى وإن خفضت إيران من لهجتها أو قلصت من نشاطاتها النووية؛ لأنها تبقى الهاجس الوحيد والعائق الأخير، أمام الرسم الأمريكي لخريطة منطقة الشرق الأوسط، فقد تبلورت استراتيجية الولايات المتحدة فيه نتيجة مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية التي تَمثَّلتْ في:[٢٤]

- حماية منابع النفط وضمان وصوله إلى الولايات المتحدة والغرب والتحكُّم في أسعاره.
- محاربة ما يُسمَّى بـ (الإرهاب الإسلامي).
- منع دول المنطقة وخصوصًا (المارقة) منها (حسب التصنيف الأمريكي أو الجماعات الراديكالية) من امتلاك أسلحة الدمار الشامل.
- تأمين وصول الشركات والبضائع الأمريكية وخصوصًا شركات إنتاج الأسلحة.
- حماية حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، وضمان أمن (إسرائيل) الحليف الاستراتيجي، وتفوقها في المجال العسكري والاقتصادي والسياسي في المنطقة.

وأن انتهاء حرب الهيمنة ما هو إلا بداية لدورة أخرى من النمو والتوسع والانحدار في نهاية المطاف، ويواصل قانون النمو غير المتكافئ إعادة توزيع القوى ومن ثم تقويض الوضع الراهن فيحل انعدام التوازن محل التوازن وينتقل العالم لجولة جديدة من الصراع على الهيمنة.

وفي هذا الإطار، أشارت مستشارة الأمن القومي الأمريكي السابقة (كوندوليزا رايس) (Condoleezza Rice) قائلة: (في إطار سعينا لتحقيق تلك الأهداف وغيرها من الأهداف فضلت أمريكا في أحيان كثيرة تحقيق تفوق في القوى يؤازر قيمنا على توازن القوى لا يخدم تلك القيم. وتعاملنا والعالم كما هو، من دون أن نقبل أبدًا بأننا لا نملك القوة لتغييره. وأثبتنا أنه من خلال الجمع بأن القوة والقيم الأمريكية، يمكننا أن نساعد أصدقاءنا وحلفائنا على توسيع حدود ما كان يعده معظم الناس واقعيًا في ذلك الحين)[٢٥].

ولقد صاغ مجموعة المحافظين الجدد ما يعرف بمشروع القرن الأمريكي الجديد، وهم الذين دفعوا الإدارة الأمريكية باتجاه التغيير من خلال العمل العسكري، الذي كان يحتاج(من وجهة نظرهم)، حتى يكون مقبولًا على الصعيد المحلي والعالمي، لحدث كارثي محفز كواقعة (بيرل هاربر)(Pearl Harbor)، إن هذا الحدث لتحقيق مشروعهم التغييري التوسعي، جاءهم إثر أحداث (١١ سبتمبر ٢٠٠١)، التي سمحت لهم بالشروع في استكمال الهيمنة الأمريكية على المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية[٢٦].

ومن هنا، يمكننا أن نلاحظ أن الحرب على (الإرهاب) لها ثلاثة أسباب:[٢٧]

الأول: بعد قيادي، فهي حرب تخوضها الولايات المتحدة الأمريكية بشراسة كبيرة من أجل قيادة العالم على أساس الزعامة الأمريكية الأحادية.

الثاني: بُعد ثقافي، فهي حرب تنطوي على الانتقام الأمريكي للمذلة والهوان الناتجين عن أحداث (١١ سبتمبر ٢٠٠١).

الثالث: بعد وقائي، فهي حرب تحول المواجهة في أفغانستان ضد تنظيم القاعدة إلى حرب استباقية أو وقائية.

إن ما سبق ذكره يؤكد ثبات المضامين والتوجهات الأساسية في الإستراتيجية الأمريكية أهدافها الرئيسة من ناحية، مثلما يرسخ القناعة بأن التغيير يطال المدى الممكن تحقيقه منها، وكيف يمكن تحقيق ذلك في أطار المرحلة التاريخية أو في مسميات ومداخل الحركة فيها من ناحية ثانية، وإفراز الحرب على (الإرهاب) كآلية للتغيير على مستوى النظام السياسي الدولي[٢٨]؛ اذ قادت الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق إلى تصعيد التوتر في الشرق الأوسط، فمن أفغانستان إلى الصومال مرورًا بالعراق ولبنان، اذ غيرت الحرب على (الإرهاب)، هذه المنطقة برمتها في الأعماق، ولكن ليس كما حلم به مخططو واشنطن الاستراتيجيون، فما يشكل اليوم خصوصية في الشرق الأوسط الكبير هو إضعاف هياكل الدول، وتكاثر النزاعات والتدخل المتزايد للقوات العسكرية الغربية، ودور المجموعات المقاتلة[٢٩].

الهوامش

(١) عبد الواحد الناصر، العلاقات الدولية الراهنة، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب ٢٠٠٣، ص٢١١.

(٢) خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، مطبعة المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٢٩.

(٣) عمرو عبد العاطي، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٣، يناير ٢٠١١، المجلد ٤٦، ص٢٠٥.

(٤) خليل حسين، مصدر سابق، ص١٤٣.

(٥) عدنان السيد حسين، قضايا دولية معاصرة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص ١٣.

(٦) عادل سليمان، الحملة الأمريكية ضد الإرهاب خارج أفغانستان، السياسة الدولية العدد (١٤٨)، أبريل٢٠٠٢، المصدر،الشبكة الإلكترونية، موقع الرابط:
http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Ahram/2002/4/1

(٧) منير شفيق، الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص ٥٨.

(٨) راندا موسى، النفط والسلاح: تحديات وآفاق الاقتصاد الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩١، يناير، مطابع الأهرام التجارية، مصر، ٢٠١٣، ص١٣١.

(٩) نفس المصدر، ص ١٣٢.

(١٠) نفس المصدر، ص ١٣٠ – ١٣١.

(١١) وائل محمد إسماعيل، رقعة الشطرنج الشرق أوسطية، دار الرواد المزدهرة، بغداد، ط١، ٢٠١١، ص ١٧٣.

(١٢) رمزي المنياوي، الفوضى الخلاقة: السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط والنظرية الصهيونية التي تبنتها أمريكا لشرذمته، دار الكتاب العربي، دمشق، ط١، ٢٠١٢، ص٤٣.

(١٣) نفس المصدر والصفحة.

(١٤) منير شفيق، مصدر سابق، ص ٦١.

(١٥) عبد الله حموده، أمريكا ستعجز عن قيادة العالم بالأسلوب الذي اعتادته، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مجلة آفاق المستقبل، العدد١، أبو ظبي، ٢٠٠٩، ص ٧٨.

(١٦) زيبغنيو بريجينسكي، الفوضى: الاضطراب العالمي على مشارف القرن الحادي والعشرين، الاهلية للنشر والتوزيع والطباعة، لبنان، ١٩٩٨، ص١٠٢.

(١٧) نعوم تشو مسكي، الهيمنة أم البقاء سعي أمريكا للسيطرة على العالم، بيروت، دار العرب، ٢٠٠٤، ص٢٨١.

(١٨) سياسة الفوضى الخلاقة الأمريكية، موقع مركز الرافدين للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الشبكة الإلكترونية، موقع الرابط:
http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=793, accessed on (19/3/2015), 4:14pm.

(١٩) عبد الحميد الأنصاري، ما النظرية السياسية لإدارة أوباما بعد مرور سنة على ولايته، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مجلة آفاق المستقبل، العـــدد ٤، أبو ظبي، ٢٠١٠، ص ٣٨.

(٢٠) وائل محمد إسماعيل، مصدر سابق، ص ١٧٤.

(٢١) زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيًّا، مركز الدراسات العسكرية، ط٢، دمشق، ١٩٩٩، ص٣.

(٢٢) خليل عرنوس سليمان سليم، التحولات في النظام الدولي والإدارة الأمريكية للازمات الدولية دراسة حالة: الأزمة العراقية ٢٠٠٢-٢٠٠٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠، ص ٩٥.

(٢٣) بنجامين ر. باربر، إمبراطورية الخوف(الحرب والإرهاب والديمقراطية)، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٥، ص٣٤.

(٢٤) أحمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد: الشكل الرئيس للصراع المسلح في الساحة الدولية، السياسة الدولية، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، ص ٢١٨.

(٢٥) كوندليزا رايس، وقعنا في عدة أخطاء في العراق ينظر: التصريح الكامل على الرابط: http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=201515 ص ٣٤.

(٢٦) ديفيد هارفي، الامبريالية الجديدة، تعريب: وليد شحاذة، الحوار الثقافي، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢٥. وينظر أيضاً: عماد فوزي شعيبي، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد: دراسة إستراتيجية: اليمين والمحافظون الجدد من التدخل الانتقائي إلى التدخل الاستباقي، دار كنعان، دمشق، ٢٠٠٣، ص٤٢.

(٢٧) عبد الواحد الناصر، المصدر السابق، ص١٢١.

(٢٨) سرمد أمين عبد الستار، الحملة الدولية لمكافحة (الإرهاب) الأهداف المعلنة والمصالح الحقيقية، مجلة دراسات دولية، العدد١١، مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص ٦٠.

(٢٩) دوارد ب. دجيريجيان الخطر والفرصة – رحلة سفير أمريكي في الشرق الأوسط – ترجمة: د.السيد عليوه، دار الكتاب العربي– بيروت لبنان، ٢٠٠٩، ص٣٠١.

المصادر

١- أحمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢.

٢- بنجامين ر. باربر، إمبراطورية الخوف(الحرب والإرهاب والديمقراطية)، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٥.

٣- خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، مطبعة المنهل اللبناني بيروت، ٢٠٠٩.

٤- خليل عرنوس سليمان سليم، التحولات في النظام الدولي والإدارة الأمريكية للازمات الدولية دراسة حالة: الأزمة العراقية ٢٠٠٢-٢٠٠٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة،٢٠١٠.

٥- دوارد ب. دجيريجيان، الخطر والفرصة رحلة سفير أمريكي في الشرق الأوسط، ترجمة: السيد عليوه، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩.

٦- ديفيد هارفي، الامبريالية الجديدة، تعريب وليد شحاذة، الحوار الثقافي، بيروت، ٢٠٠٤.

٧- راندا موسى، النفط والسلاح: تحديات وآفاق الاقتصاد الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩١، يناير، مطابع الأهرام التجارية، مصر، ٢٠١٣.

٨- رمزي المنياوي، الفوضى الخلاقة: السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط والنظرية الصهيونية التي تبنتها أمريكا لشرذمته، دار الكتاب العربي، دمشق، ٢٠١٢.

٩- سرمد أمين عبد الستار، الحملة الدولية لمكافحة (الإرهاب) الأهداف المعلنة والمصالح الحقيقية، مجلة دراسات دولية، العدد١١، مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.

١٠-سياسة الفوضى الخلاقة الأمريكية، موقع مركز الرافدين للبحوث والدراسات الإستراتيجية، موقع الرابط: http://www.alrafedein.com/news.php?action=view&id=793, accessed on (19/3/2015),4:14pm.

١١-عادل سليمان، الحملة الأمريكية ضد الإرهاب خارج أفغانستان، مجلة السياسة الدولية العدد (١٤٨)، أبريل٢٠٠٢، المصدر: الشبكة الإلكترونية، رابط الموقع:

١٢-http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Ahram/2002/4/1

١٣-عبد الحميد الأنصاري، ما النظرية السياسية لإدارة أوباما بعد مرور سنة على ولايته، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مجلة آفاق المستقبل، العدد ٤، أبو ظبي، ٢٠١٠.

١٤-عبد الله حموده، أمريكا ستعجز عن قيادة العالم بالأسلوب الذي اعتادته، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مجلة آفاق المستقبل، العدد١، أبو ظبي، ٢٠٠٩.

١٥-عبد الواحد الناصر، العلاقات الدولية الراهنة، ط١، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ٢٠٠٣.

١٦-عدنان السيد حسين، قضايا دولية معاصرة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ٢٠١٠.

١٧-عماد فوزي شعيبي، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد: دراسة إستراتيجية: اليمين والمحافظون الجدد من التدخل الانتقائي الى التدخل الاستباقي، دار كنعان، دمشق، ٢٠٠٣.

١٨-عمرو عبد العاطي، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٣ يناير ٢٠١١، المجلد ٤٦.

١٩-كوندليزا رايس، وقعنا في عدة أخطاء في العراق انظر التصريح الكامل على الرابط:

٢٠-http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=201515.

٢١-منير شفيق، الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى ٢٠٠٨.

٢٢-نعوم تشو مسكي، الهيمنة أم البقاء سعي أمريكا للسيطرة على العالم، بيروت، دار العرب، ٢٠٠٤.

٢٣-زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، السيطـــــرة الأمريكية وما يتريـــــــب عليهـا جيواستراتيجيًا، مركز الدراسات العسكرية، ط٢، دمشق، ١٩٩٩.

٢٤-وائل محمد إسماعيل، رقعة الشطرنج الشرق أوسطية، دار الرواد المزدهرة، ط١، بغداد، ٢٠١١.